تشخيص الأزمة: بين سطح الأعراض وعمق العلل

أبو يعرب المرزوقي

أعراض الداء

يمثل تردي الإبداع والإعلام الظاهرين على اللحظة الراهنة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية ـ وهو ترد لا ينكره أحد لتواتر علاماته، رغم نضوج النخب العربية الذي لا نشكك فيه في الجملة ـ عرض الداء الرئيسي الذي يكاد يحصل حوله شبه إجماع توصيفي لأمراض مجتمعنا العربي الإسلامي الحديث لكونهما علامتي الأزمة الأساسيتين: فساد النخب الممسكة بالسلطتين الرسميتين الفكرية والسياسية. لكن هذا الإجماع يركز التشخيص على عرضين لعلة واحدة هي العلة السياسية فيوجه العلاج إلى حلول وحيدة النظرة ويفسد من ثم شروط التحليل العلمي لأهم هذه الأمراض في لحظتها الراهنة ويحول دون إصلاح شؤوننا العامة:

- فأما العلامة الأولى فهي ما ألم بمجال الإبداع الأدبي الذي يكاد أن يغرق في مستنقع الطحالب والزعانف: لا أحد يمكن أن يزعم أن الحل والعقد في تحديد المعايير والقيم العامة المسيطرة على الساحة الإبداعية يوجد بيد أفضل المبدعين ولا حتى بيد أقرب المفضولين إلى ذوي الفضل. ولعل أكبر مؤيدات هذه الظاهرة ما يغلب على اتحادات الكتاب العربية. فأغلب روادها من عيون الأحزاب الحاكمة ووزارات داخلياتها.
- وأما العلامة الثانية فهي ما أحاط بمجال الإخبار الإعلامي الذي يكاد يتلخص في الإيديولوجيا الرسمية وفي بروباجندا الأحزاب وعبادة الأشخاص

والأنظمة الحاكمة: فنفس المؤيدات والعلامات حتى وإن اختلف التعين التنظيمي التابع والمتبوع، إذ ننتقل من وزارة الداخلية إلى وزارة الإعلام ومن اتحاد الكتاب إلى نقابة الصحافيين.

لكن طابع التوصيف المباشر هذا وبساطته قد يجعلانا نرتاب في بداهة التشخيص الذي ينتهي في الغاية إلى إهمال علل الأدواء. فهو يحصر الهم في علاماتها ويقصر العلاج على أدنى العلل أعني العلل السياسية التي يعتقدها البعض ناتجةً عن طبيعة السلوك السياسي للحكام والأحزاب الحاكمة حصراً لأزمة مجتمعاتنا في وجه السلطة الظاهر سياسية كانت هذه السلطة أو فكرية تابعة لها. لكأن الحكام والأحزاب ومن تبعهم من محترفي الفكر بيدهم عصى سحرية يجعلون بها الجميع رهن طوعهم يفعل ما يريدون. والسؤال هو: لماذا يهمل أصحاب هذا التصور العجول النظر في إمكانية قلب التعليل خاصة ومن شروط سلوك من بيدهم السلطان السياسي والفكري صلاحاً أو طلاحاً الأخلاق العامة التي تجعل الأمرين ممكنين وليس فقط خلق المباشرين للسلطتين؟ ألا يكون التفسير السريع بفساد الأنظمة والحكام والمفكرين المحسوبين عليهم وحده مجرد مهرب هدفه تجنب الأدواء الحقيقية وقصر الهم على مجرد الجدل السياسي والإيديولوجي اللذين ينتهيان إلى الحل السهل المتمثل في السلوك الانقلابي خاصة في ظل ما يجري من غليان جماهيري ييسر التوظيف الإيديولوجي الذي قد يدخلنا في ما آل إليه الأمر بعد 48: لكأننا لم نجرب هذا السلوك ونتأكد أنه لم يغير شيئاً بعد قرن كامل من الغوغاء السياسية والفكرية التي حالت دون كل استقرار مؤسسي سياسي وفكري شارط للتربية المدنية وللمحكومية السلمية؟ ألسنا نرى الجمهورية والفكر الشعبوي اللذين عوضنا بهما الملكية والفكر النخبوي ما يزال واقعهما أدهى من سلطنات القرون الوسطى ومشعوذيها؟

طبيعة الداء

ورغم تسليمنا بأن أخلاق النخب السياسية والفكرية التابعة لها ليست على أحسن ما يرام ورغم قبولنا باستحالة تبرئة الأحزاب الفاشية أو القبائل

البدائية أو الطوائف العنصرية التي تتقاسم أقطار الوطن وإيديولوجييهم بتسلط وعنجهية ذاتيين وبتآمر وتدبير أجنبيين من جرم الاستفادة النسقية من أدواء مجتمعاتنا بدلاً من السعي إلى تقويمها، نعتبر أنه ليس من الجدية أن نتوهم أن نهضتنا لا يعوقها إلا طبيعة الأنظمة وأخلاق الحكام والنخب التابعة أو غياب الديموقراطية الشكلية. أفتكون الأخلاق العامة وأخلاق النخب المعارضة أفضل وخاصة أخلاق النخبة الجامعية التي من المفروض أن تكون قاطرة النهضة لكونها هي المنتجة لكل النخب الصانعة لأدوات النمو والحضارة فضلاً عن النخب التي تسير البلاد والعباد أو التي يزين منها سلوك هؤلاء الحكام الانقلابيين الذين يحولون دون شرط كل تطور أعني استقرار المؤسسات وإصلاحها المتواصل؟ هل ترى أخلاقنا العامة تشجع على غير ما هو حاصل بما تحدده من معايير النجاح الشخصي؟ هل تكون أخلاق نخبنا الجامعية وكفاءاتها تقبل المقارنة مع نظيراتها في المجتمعات التي نعتبرها نماذج تُحتذى، أم أن استشراء الداء في هذه النخبة يثبت أنها أول المتواطئين موضوعياً إن ليس ذاتياً وبالسلب، وأن النقد الذي لا يشير إلا إلى المخاطب وينسى المتكلم لم يعد يقنع أحداً؟

إن العلامتين اللتين يكثر النعي عليهما لا تشيران إلا إلى تفشي هذا الداء السرطاني وفساد الأخلاق العمومية والقيم الشارطة للصلاح في المجالين السياسي والمدني. لمَ لا يكون النمو العجيب للطحالب والزعانف و«البصاصين» في ساحتي الإبداع والإعلام الناتجين عن تردي التعليم إلى شبه تعميم للأمية وتكديس للخريجين العاطلين على تبعية المجالين الإبداعي والإعلامي للأحزاب الحاكمة والنخب التابعة (لجماعات توزيع الثروة في الداخل أو لجماعات توزيع الألقاب في الخارج) بما توفره لها من نخب مزيفة ومثقفين مرتزقة، التبعية التي سيطرت منذ نصف قرن فأصبحت السمة الغالبة على كل حياتنا الفكرية والخلقية بدلاً من اعتباره معلولاً لها فضلاً عن الإنتاج الفكري المغشوش الذي ليس له من الفكر إلا سطحيات ما صار مبتذلاً عند الجماعة العلمية القاطرة للإبداع العلمي والتقني والفلسفي والفني في بلادها؟

علل الداء العميقة

وبصورة أدق لماذا لا ننظر في دلالة التعليل المتبادل بين الظاهرتين ـ فساد القيم الخلقية العامة التي يمثل تردي الإبداع وتبعية الإعلام علامتيها القصويين وفساد الأنظمة ونخبها التي يمثل توظيف هذا التردي دلالتها المثلى ـ فنفسرهما بمنطق أكثر جدية يركز على طبيعة التفاعل بين الاقتصادي أولاً والتربوي ثانياً والثقافي ثالثاً والخلقي رابعاً والسياسي أخيراً في المستويين الوطني والدولي تفسيراً يجعل الظاهرة أمراً قابلاً للتعليل الكلي الذي يتجاوز الوضع العربي الراهن فتصبح من ثم قابلة للعلاج الهادف إلى تحقيق شروط النقلة إلى وضع سوي بعد تأكدنا من فشل أغلب المحاولات النهضوية بدلالة عجزنا كلما وجدنا أمام محك حقيقي أعني خاصة الحرب التي كانت ولا تزال أكبر امتحان لسلامة البناء الحضاري خلقياً وتقنياً؟ إذا قبلنا بمثل هذا العلاج المعقد ومتعدد التعليل صار بوسعنا أن نتخلص من حصر الأمر في النعي على الأنظمة ونخبها وحدها لكأنهم أتونا من المريخ فلا يبقون كما هم عندنا الآن مناطاً نعلق عليه كل مآزقنا التي لا نريد لها حلاً لكوننا نهمل التعليل الصحيح والعلاج الأليم لنرضى بالمسكنات والمهدئات الإيديولوجية التي جعلت البعض ينتقل بقفزة يصعب فهم منطقها من هوى الديموقراطية الشعبية إلى الهيام بالديموقراطية البرجوازية.

لا ننكر أهمية الإصلاح السياسي والفكري خاصة إذا كان تدريجياً وسلمياً. لكن هذا الإصلاح لا يكون البداية إلا بشرط ألا يصبح الغاية. فالسياسة مؤسسات وفكراً لها معنيان: 1 ـ فن الحكم وطبيعته شكلاً، وتلك هي أداة السياسة المؤسسية والفكرية، 2 ـ وجوهر الأحكام وقيمها مضموناً، وذلك هو هدف السياسة المؤسسية والفكرية. لذلك فعلينا الخروج من معارك البداية التي طالت قرناً كاملاً لنحدد جواب الغاية التي لم يدر حولها حوار جدي، جواب الغاية حول سؤال إصلاح الأخلاق العامة بمعنييها: قيم السلوك الخلقية كما تتبين في الضمير المهني ودرجات حذقه التقنية كما تتبين في الكفاءة الفنية. من دون ذلك لن نستطيع الجواب عن هذه الأسئلة التي تصف مظاهر الداء وأعراضه: فكيف نعلل الرشوة السائدة عندنا في كل الأنشطة

الاجتماعية وخاصة في رعايتها جميعاً أعني الإدارة؟ والانتخابات المزيفة في كل التنظيمات الحديثة ذات الآلية الانتخابية؟ والبضائع المغشوشة في كل الإنتاجات المحلية؟ والخدمات المنحطة في كل المصالح المدنية؟ والقضاء الذي فقد ثقة المتقاضين في كل الأصناف الحكمية؟ والجيوش المتقاعسة التي خسرت كل المعارك قبل خوضها؟ والتعليم المتدني في كل المستويات التربوية؟ والعملة المتدهورة في التبادلات الداخلية والخارجية؟ والقيم بجميع أصنافها الجمالية والخلقية والمعرفية والحقوقية والروحية التي صارت دون العملة صموداً أمام التآكل المتسارع؟ أليس ذلك كله من الأمور التي لا ينفيها إلا معاند ولا يرتاح إليها إلا مهادن للشر استفادة من ثمراته المرة في المدى البعيد؟

فهل هذه العاهات يكفي لتفسيرها طبيعة نظام الحكم أو سلوك الحكام ومفكريهم أو أخلاقهم أو عمالتهم مهما نسبنا إلى السياسي وفكره من قوة تأثير؟ أليست النخب السياسية حكاماً ومفكرين إفرازاً لهذا الفساد العام المستشري مما يؤكد بكل وضوح أن الأمم كيفما كانت يولى عليها مؤسسياً وفكرياً؟ لا بد أن نسأل متفجعين عن العلل العميقة: لِمَ هذا الانحطاط المتزايد في صفتي كل الأفعال: الأفعال التي تقتضي جهداً بشرياً صفتيها التقنية والخلقية بحيث بات لا يصلح في مجتمعاتنا مما هو من عمل الإنسان إلا ما كان منه مستورداً - إن ليس في الواقع الفعلي ففي الرأي العام - مما يعني أننا سنضطر شيئاً فشيئاً إلى حصر تعاملنا مع الغير في استبدال ثرواتنا الطبيعية التي أعطتنا إياها أرض الآباء بالبضائع والخدمات الاستهلاكية التي تزيد التبعية تعميقاً والفقر تجذراً خاصة وعدم التوازن بين حدود التبادل بين الخام والمصنع لا يتوقف تزايده؟

تردي القيم المادية والرمزية

ما الذي يجعل الجامعات التي مر قرن تقريباً على تكوين البعض منها تدور في فراغ فلا تنتج شيئاً مما يحتاجه المجتمع بما في ذلك أدوات عملها الذاتية من أبسط التجهيزات المكتبية في الإنسانيات إلى أعقد التجهيزات

المخبرية في الطبيعيات، رغم تضخم عدد الشهادات وألقاب الدكتوراهات التي لا يفوقها تضخماً إلا العملات العربية؟ لماذا أصبحت كل النخب بحاجة إلى الإيهام بأنها تفعل شيئاً لتعلل وجودها في حين يعلم الجميع أن الكل يدور في حلقة مفرغة كما يتبين من خواء أهم قاطرات الإنتاج في المجتمعات البشرية أعني الجامعات التي صارت عندنا معامل تفرخ هذه الطحالب والزعانف أعني كل من كان من أعشار المتعلمين والعاطلين بالكامل والمتفرغين من ثم لملء المتسنقعيْن الإبداعي والإعلامي، بدلاً من أن تكون منبع الإبداع والإعلام المثمرين عندما يكونان وسيلتي خلق المعدوم من المبتكرات، وسيلتيه المصاحبتين لتبليغ الحاصل للمتعلمين أو للجمهور عامة؟ أما ما يسمى بمعاهد البحث فهي قد صارت مجرد مافيات تكرر مضوغات إيديولوجية يندى لها الجبين باسم العروبة أو الإسلام تجييشاً سخيفاً للجماهير من دون علم ولا عقل حتى صارت السياسات العربية ـ على الأقل في الخطاب المحلي ـ لا تتجاوز المزايدة مع أصحاب البيانات الخشبية.

لماذا لا يزال كل شيء يستحق الذكر في منشآتنا (كبناء المعامل والمستشفيات المختصة) ما كان حديثاً منها أو حتى ما كان محاكياً للماضي (حتى بناء أكبر المساجد) يعتمد على الخبرة المستوردة بعد قرنين من محاولات النهوض ما أوصل الخبرة المحلية التي همشت إلى الضمور لكونها لا تجرب ولا تتعلم؟ ورغم أن هذه الظاهرة تبدو سائدة في بعض الأقطار العربية الغنية أكثر منها في أقطار الوطن الأخرى فإنها ليست بالأمر الخاص بهم، لكون النخب الحاكمة في الأقطار العربية الأخرى تفضل الانتقال إلى هذه المرافق وأخذها جاهزة بدلاً من نقلها إلى أوطانها وتمكين النخب المختصة من تعلمها بالتجريب، ربما بسبب قلة الموارد فتكون من حظها وحدها دون سواها من المواطنين (المدارس الراقية لشبابها والمصحات المتقدمة لشيوخها والملاهي الباذخة لكل أجيالها). فهي أكثر بروزاً في البلاد العربية الغنية لكون حركة التعمير فيها تحاكي ما يوجد في أكبر حاضرات العالم المتقدم من دون أن يكون ذلك دالاً على حيوية تعميرية ذاتية. فكلها منشئآت ليس فيها شيء واحد عربي بحق عدا موقعها الجغرافي وملكية

الاستمتاع بشروط الحماة. أما التصور والإنجاز والتجهيز والصيانة وحتى التسيير فكلها بخبرات مستوردة ومؤبدة للاستيراد ومن ثم للتبعية حتى في كيفيات العيش وفي أدنى أدواته: وكل ذلك من آيات فشل التعليم وسياساته ومن إفلاس الجامعة التقني والخلقي خاصة، التقني لعدم الخبرة والإتقان والخلقي لعدم التكوين السليم والضمير المهني.

لا بد من علل أعمق لتفسير وجود هذه الأدواء التي اخترنا منها علامتي أدواء الثقافة الراقية في مستوييهما الجمهوري فرعاً والأكاديمي أصلاً: علامة داء الإبداع العلمي والجمالي وعلامة مرض الإعلام المعرفي والسياسي: ذلك أنه إذا كان الكثير يبالغ في الحديث عن المستنقعين الإبداعي والإعلامي الجمهوريين اللذين يعسر إخفاؤهما فإن مستنقعي الإبداع العلمي والإخبار الإعلامي في المستوى الأكاديمي وضعهما أسوأ. فهو أصل داءي المستوى الجمهوري اللذين يمثلان اليوم أبرز علامات الفساد العام المستشري في جسد حضارتنا التي هي ميتة ذاتياً ولا تستمد حياتها المستعارة إلا من الخبرات المستوردة ومن ثم من أجهزة حياة مصطنعة مثل المريض الذي يبقيه الأطباء في حياة نباتية آلية. فإلى تردي مستوى الإبداع والإعلام الأول يعود تردي مستواهما الثاني لكون الجامعة هي التي تخرج منتجيه الذين يستمدون نماذجهم منه. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الصراع المفتوح في مستنقعي الإبداع والإعلام الجمهوريين ييسر فضح الدجالين والمبتعدين عن أخلاقيات المهنتين بخلاف مستنقعي الإبداع والإعلام الأكاديميين اللذين يغلب عليهما منطق المافيا الحائل دون فضح الدجالين وكشف المبتعدين عن أخلاقيات الحرفتين باتت فداحة الداء بينة للجميع: أسباب انحطاطنا الأولى والأخيرة تعينت تعينها الأتم في جامعاتنا خاصة وفي نظام تعليمنا وتربيتنا عامة.

دور النظام التربوي العربي

فكل نظام تربوي مؤلف من مستويين:

- خاص ويحصل في منظومة من المؤسسات التعليمية والتكوينية والبحثية التي يخصصها المجتمع لهذه الوظيفة. ويغلب عليها بعد التكوين المعرفي

والتقني في كل المجتمعات بحسب درجات رقيها وبحسب تعقد الخبرات والمهارات. وهي المحدد الأول والأخير لمناهج النظر والعمل ولكيفيات حصولهما التقنية والمعرفية.

- وعام يمثل بعداً من كل المؤسسات الاجتماعية الأساسية الأخرى أعني في منظومة المؤسسات الأسرية وفي منظومة المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وفي منظومة المؤسسات السياسية وأخيراً في منظومة المؤسسات الروحية. ويغلب عليها بعد التكوين الخلقي والذوقي في كل المجتمعات البشرية بحسب درجات رقيها وبحسب تعقد العلاقات وكيفيات العيش. وهي المحدد الأول والأخير لدوافع النظر والعمل ولكيفيات حصولهما الخلقية والذوقية.

وإذا كانت المؤسسة المخصصة لوظيفة التربية التي يغلب عليها التكوين العام في كل أبعاد التربية هي المؤسسة المدرسية بكل مستوياتها من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة فإن كل واحد من أبعادها يغلب بصورة عامة على كل واحدة من المؤسسات الرئيسية التي أشرنا إليها: فالمؤسسة الأسرية يغلب عليها البعد العاطفي من التربية والمؤسسة المنشئية يغلب عليها بعدها المهني والمؤسسة السياسية يغلب عليها بعدها المدني والمؤسسة الروحية يغلب عليها بعد التعالي عن كل هذه الأبعاد التربوية. ولما كان كل نظام تربوي تقاس فعالياته التقنية والخلقية بنوع الإنسان الذي يكونه وكانت هذه الفعاليات تتمظهر بسلوك الإنسان والأخلاق العامة السائدة في كل المؤسسات وخاصة في المؤسسة التي توكل إليها الوظيفة التربوية، فإن كل أنظمة المؤسسات الأخرى في المجتمع يقاس نجاحها الفني الخاص بوظائفها ونجاحها الخلقي المشترك بينها جميعاً بنجاح المؤسسة التربوية لكونها لا تختلف الواحدة منها عن الأخرى إلا بنوع ظهور الخلق الشخصي والجمعي في ممارسة تلك الوظائف.

فيحق لذلك أن نعتبر فساد النظام التربوي علة كل فساد في المؤسسة التربوية وفي كل المؤسسات الأخرى. ولما كانت الجامعة هي قاطرة المؤسسة التربوية التي هي قاطرة ما عداها من المؤسسات، إذ هي معمل المربين

ومنبت كل الكوادر في كل المجالات التي أحصينا، باتت الجامعة غاية كل تشخيص للأدواء وبداية كل تحديد للعلاج: لذلك فهي شرط الانتصار في كل معاركنا إذا كنا نريد خوضها بحق بدءًا بأدواء الذات وختماً بعدوان الغير الذي يكون سلاحه الأمضى عادة ما يستند إلى المعرفة بأدواء الذات. فليس ما يصيب وظيفتي الإبداع والإعلام الجمهوريين إلا مجرد علامات على الاختلال في نبض المجتمع. وهي علامات دالة على ما أصاب وظيفتي قلبه أعني وظيفتي جامعاته: المستوى الفني والخلقي في وظيفتي الإخبار بالحاصل من المعرفة والخبرة وإبداع غير الحاصل منهما لتكوين الإنسان الذي يتحقق بهما فيكونان جوهر قيامه وعين فعالياته في الطبيعة (الاستخلاف النظري وتطبيقاته) وفي الشريعة (الاستخلاف العملي وتطبيقاته).